مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 6 / العـــــدد: 1 (2021)، ص 394– 410

تأثير التنمية الاقتصادية على توجّهات الناخبين الأتراك في مرحلة التحول الديمقراطي. حالة الانتخابات التشريعية لسنة 2015.

The impact of economic development on the trends of Turkish voters in the democratic transition. Case of the 2015 legislative elections.

باشوش محمد*، جامعة الجزائر 3. mohamedbachouche16@gmail.com
بولالوا ياسين، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. yacineboulaloua@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 09 /2021/05 تاريخ القبول: 28 /2021/05 تاريخ النشر: 2021/06/05

ملخص:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا سنة 2002 وهو يفوز بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، وبنسب سمحت له بتشكيل الحكومة منفردا لسنوات. يناقش هذا المقال العلاقة بين إنجازات الحزب على مستوى التنمية الاقتصادية واستمرار تصويت الناخبين لصالحه، باعتبار أن حزب العدالة والتنمية ورث وضعا اقتصاديا هشا سنة 2002 من جهة، وأن مؤشرات التنمية الاقتصادية منذ وصوله للحكم وهي تحقق تحسنا كبيرا باستثناء بعض السنوات. من هنا تأتي أهمية الانتخابات التشريعية لسنة 2015، فبعد 13 سنة من منح الناخب التركي الأغلبية البرلمانية المريحة لحزب العدالة والتنمية، يتراجع عن ذلك في انتخابات 7 جوان 2015. لكنّه سرعان ما يعيد الناخب التركي ترتيب خياراته ويمنح حزب العدالة والتنمية مجددا الأغلبية المريحة بإضافة أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون صوت في جولة الإعادة للانتخابات البرلمانية لشهر نوفمبر 2015. يناقش المقال مدى تأثير التنمية الاقتصادية التي حققها حزب العدالة والتنمية على توجهات الناخبين في الانتخابات البرلمانية، وماهي العوامل الأخرى التي غيرت من موقف الناخب التركي في انتخابات 2015 البرلمانية، خاصة وأن تركيا تمر بمرحلة تحول ديمقراطي يحاول انهاء الوصاية العسكرية على القرار السياسي والاقتصادي والذي عانت منه تركيا لعقود من الزمن.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية; التحول الديمقراطي; تركيا; حزب العدالة والتنمية;توجهات الناخبين.

Abstract:

This article discusses the relationship between the party's achievements in economic development and the continued voter vote for it, as the AKP inherited a fragile economic situation in 2002 on the one hand, and that economic development indicators since its arrival in power have improved significantly except for some years. the importance of the 2015 legislative elections, 13 years after the Turkish voter was granted a comfortable parliamentary majority of the Justice and Development Party (AKP), backing away from this in the 2015 Elections of 7 Jan. But quickly rearrange their options in the November 2015

The article discusses the impact of the AKP's economic development on voter trends in parliamentary elections, and what other factors have changed the position of Turkish voters in the 2015 parliamentary elections, especially as Turkey is undergoing a democratic transition trying to end the military guardianship of the political and economic decision that Turkey has suffered for decades

Keywords: Economic development; Democratic transition; Turkey; AKP; Vote Swings.

* المؤلف المرسل

. مقدمة:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم بعد أشهر من تأسيسه سنة 2002، وهو الحزب الحاكم صاحب الأغلبية البرلمانية في جميع الانتخابات التشريعية. وقد ساهمت الإنجازات الاقتصادية التي حققها الحزب في استمرار تصويت الناخب التركي لصالحه، فحزب العدالة والتنمية استلم الحكم عقب أزمة اقتصادية خانقة عاشتها تركيا بين سنة 2000و 2002 وصلت فيها معدلات التضخم أرقاما قياسية واتسعت رقعة البطالة وكانت المؤشرات الاقتصادية الكبرى كلها تدق ناقوس خطر انهيار الاقتصاد التركي. لكن الانتخابات التشريعية لسنة 2015 جاءت في سياق هام، فمؤشرات الاقتصاد التركي قبيل الانتخابات كانت غير مبشرة، كما أن حزب العدالة والتنمية قد أتم 13 سنة من الحكم وهي السنوات الأولى لمرحلة التحول الديمقراطي في تركيا وتراجع نظام الوصاية العسكرية.

في الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر جوان 2015، فقد حزب العدالة والتنمية الأغلبية البرلمانية المريحة لأول مرة، لكنه استرجعها عندما تم إعادة هذه الانتخابات بعد خمسة أشهر في نوفمبر 2015 بسبب فشل مساعي تشكيل الحكومة الائتلافية، وهنا تكمن أهمية هذه الانتخابات في معرفة أسباب تغير خيارات الناخب التركي وعلاقتها بمستوى التنمية الاقتصادية المنجز والمرجو. فما هو تأثير مستوى التنمية الاقتصادية المحققة من طرف الحزب الحاكم على خيارات الناخبين؟ ولماذا تغيرت خيارات الناخبين الأتراك بين شهري جوان ونوفمبر، وما علاقة ذلك بعامل استقرار الحكومات وهاجس التشظي السياسي؟

ومن خلال تحليل البيانات الاقتصادية ونتائج الانتخابات التشريعية نهدف إلى تحديد مدى تأثير الإنجازات على صعيد التنمية الاقتصادية في استمرار التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل غير الاقتصادية والمرتبطة بتبعات تكلفة الحكم وفئة الناخبين الاستراتيجيين.

2. التنمية الاقتصادية:

تعددت المدارس الاقتصادية في تحليلها لعالم الاقتصاد والمتغيرات المتحكّمة فيه والأهداف المرجوة من العملية الاقتصادية. لكنّ الاهتمام بالقضية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن وليد الصدفة بل إن حصيلة التغييرات على الساحة الدولية والتي أدّت إلى ظهور قضيت التخلف والتنمية الاقتصادية على السطح كإحدى أهم مشاكل العالم المعاصر[1].

شغلت نظريات التنمية الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين بالدرجة الأولى، من المدرسة الكلاسيكية وصولا إلى مدرسة أتباع كينز. لكنّ التمعن في تطور مختلف نظريات التنمية الاقتصادية يدفع نحو تسجيل ملاحظتين هامتين. الأولى تتعلق بسعي علماء الاقتصاد للإجابة على مشكلات إحداث التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول الفقيرة وكيفية الحفاظ على مستوى مرضي منها بالنسبة للدول الغنيّة.

أمّا الملاحظة الثانية فتتعلّق بتطوّر موضوع التنمية الاقتصادية من كونه موضوعا تقنيا تتحكّم فيه عوامل اقتصادية امبريقية، إلى اعتباره موضوعا متعدد ومتداخل الاختصاصات Multi et intra disciplinaires، تحوز فيه العوامل السياسية نصيبا هاما لفهم التنمية الاقتصادية فهما واقعيا يلامس مختلف العوامل المتحكّمة فيه. إنّ كل مجتمع غفير يتكوّن من قطاعات فرعية: الاقتصادي، السياسي، الثقافي، الاجتماعي الهرمي، ولا يمكن فهم الشأن الاقتصادي سوى من خلال علاقته بالقطاعات الأخرى[2].

1.2 التنمية والنمو الاقتصادي:

لم تورد الأدبيات الاقتصادية تعريفا منفردا للتنمية الاقتصادية، بل تتداخل في بعض الكتابات مصطلحات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. كما يصلح من جهة أخرى عادة على التمييز بين المصطلحين من خلال إعطاء تعريفات ترتبط بالمتغيرات الامبريقية التي تفرد لحساب النمو الاقتصادي أو تقييم التنمية الاقتصادية. وبمعنى أن التنمية–بعد كل التحفظات والاستدراكات– ليست إلاّ مرادفا للنمو الاقتصادي السريع[3].

بالإضافة إلى أن مفهوم التنمية كان يطرح متضمنا مفهوم التبيعية، أي أن تحقيق الدول الفقيرة والنامية للنمو الاقتصادي منوط باتخاذها لنفس خطوات الدول المتقدمة. وكان هذا افتراضا ضمنيا في البداية ولكنّه أصبح افتراضا صريحا منذ صدور كتاب مراحل النمو الاقتصادي للعالم الأمريكي والت روستو في سنة 1959 [4].

تلتقي مختلف التعريفات في اعتبار التنمية الاقتصادية عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن. (بالدوين، 100) وهذا التعريف يجمل العناصر الرئيسة لتعريف التنمية الاقتصادية. حيث تعرّف التنمية الاقتصادية بأنّها "عملية processus" لاعتبار عامل الزمن، إذ يشترط في تحقيق التنمية الاقتصادية حدوث تفاعل طويل الأمد بين مختلف محددات النظام الاقتصادي للدولة يفرز عن ازدياد الدخل القومي الحقيقي بما يتناسب مع زيادة عدد السكان في نفس الفترة الزمنية وبما يتناسب أيضا مع تغير أسعار السلع والخدمات.

وإذا ما اعتبر هدف القضاء على الفقر وتحسين مستوى عيش الأفراد هدفا رئيسا ومعيارا لاختبار التنمية الاقتصادية فإن البعض يفضل استبدال مصطلح الدخل القومي الحقيقي بالدخل الفردي الحقيقي.

لكنّ هذا الجدل حول استخدام الدخل القومي أو الدخل الفردي لقياس التنمية الاقتصادية ينطوي على تفاصيل لا يمكن اغفالها خاصة تلك المتعلقة بزيادة عدد السكّان، نعلم بأنّ نظرية السكّان، النظرية المالتوسية بشكل رئيسي، تشكّل جزءا جوهريا من الاقتصاد العام في الفترة السابقة، وهذا يعني أكثر من أنّ الاقتصاديين كانوا قلقين بشأن ضغط السكّان[5].

يمكن إذا اعتبار كل من الدخل القومي والدخل الفردي مؤشران مهمان لقياس مدى زيادة التنمية الاقتصادية. ومع ذلك فإن الاكتفاء بهاذين المؤشرين قد ينطوي على مغالطات تحيد عن الهدف المنوط بعملية وهو تحقيق رفاهية اقتصادية للسكان. فقد تكون زيادة الإنتاج الاقتصادي على حساب الظروف الاجتماعية للسكان، حيث أن بعض الدول تركّز على زيادة الإنتاج مقابل التضحية بالحالة الاجتماعية للعامل وعلى حساب رفاهيته. حيث أن الأرقام تسجل ارتفاعا لكل من قيمتي الدخل القومي والدخل الفردي حسابيا، لكن واقعيا يسجل زيادة الدخل الفردي للأغنياء واتساع رقعة الطبقة الفقيرة. والمهم من منظور تحديد مفهوم التنمية هو أن خبرة التنمية في الخمسينات والستينيات قد جعلت الاهتمام يتحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعطّل[6].

لذا فإن زيادة التنمية الاقتصادية – باعتبارها مرادفا للنمو الاقتصادي السريع –لا يعني بالضرورة زيادة الرفاهية الفردية والقضاء على الفقر. وهكذا يتبين أن التحسّن في مستويات معيشة أغلب السكّان لا يتحقق بمجرد زيادة الاستثمارات والحصول على المعونات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة، بل إنّه يتطلب سياسات وإجراءات متعمدة لتحسين توزيع الدخل والثروة[7]. وهنا يتدخّل عامل مهم يتجاوز التنمية باعتبارها عملية اقتصادية إلى اعتبار التنمية بأنها عملية تتجاوز البنى الاقتصادية لترتبط بالحياة الاجتماعية للأفراد وبالتوجهات السياسية للدولة في نظرتها للمواطن. فالتنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وإبادة الفقر[8].

2.2 العناصر الرئيسة للتنمية الاقتصادية

باعتماد المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية والذي يختلف عن مفهوم النمو الاقتصادي كما أسلفنا، يمكن تحديد أهم عناصر التنمية الاقتصادية في النقاط الجوهرية الآتية[9]:

- تحقيق النمو الاقتصادي المتضمّن لزيادة متوسط الدخل الفردي وليس زيادة الدخل القومي الحقيقي فقط.
- تطور هيكل الإنتاج وزيادة نسبة الإنتاج الصناعي بحيث تتطور العملية الإنتاجية من عملية تعتمد على المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية إلى عملية إنتاجية يساهم فيها الناتج الصناعي بنسبة مرتفعة في الدخل القومي الحقيقي.
- التطور في هيكل التجارة الخارجية، فتتحول التجارة الخارجية من تجارة تقتصر على تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة، إلى تجارة خارجية ترتفع فيها المواد المصنعة الموجة للتصدير.
- تطوير السلع والخدمات بما يلبي احتياجات الطبقة الفقيرة، وهنا تبرز أهمية مفهوم التنمية الاقتصادية المرتكزة أساسا على محاربة الفقر في الدول النامية وعدم اقتصارها على زيادة الدخل القومي بالنسبة للدولة. وعليه فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحسين عملية توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.
- تغيّر في الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية، فأثر التنمية الاقتصادية يمتد إلى كل هذه الجوانب ما يجعل حركة التطور في المجتمع شاملة وغير مقتصرة على الجوانب الاقتصادية.

من خلال هذه العناصر يتّضح الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية، كما يتّضح الدور الأساسي المنوط بالدولة لوضع خطة شاملة تسمح بإحداث التغيير الهيكلي المطلوب وضمان وصول عوائد النمو الاقتصادي لكل فئات المجتمع وأساسا الفئات الفقيرة، فالمقاربة التنموية الشاملة والمتوازنة تعني بالضرورة تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[10].

وإجمالا فإنّ العناصر الرئيسة في تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية تدور حول الأهداف المرجوة منها. إنّ تأمل هذه الأهداف قد يساعدنا على اختزالها جميعا في هدف واحد يمكن أن نطلق عليه هدف التحرر الإنساني، أي تحرير الفرد وتحرير المجتمع من الفقر والحرمان ومن شتى صنوف الاستغلال والتبعية[11].

وبالنسبة لاعتبار التنمية الاقتصادية عملية داخلية بحتة بالنسبة للدولة أم تتطلب التفاعل مع المحيط الخارجي لإحداثها وضمان استمرارها، فإن التنمية يمكن ان تكون نتاجا للدوافع الداخلية أو استجابة للمحفزات الخارجية، وفي عصرنا الحالي فإنّه وبالرغم من ذلك، فقد أصبح من المستحيل تقريبا تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة دون التعايش والتّكامل مع النظام العالمي[12].

3. التحوّل السياسي

التحوّل السياسي أو التغيير السياسي، يطلق على تحول دولة ما من نظام سياسي سلطوي إلى نظام ديمقراطي، بما يتضمنه من تحولات في البنى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وغالبا ما يتم التعبير عن مضمون التحوّل السياسي بمفردات أخرى. فقد برزت تعبيرات مثل الدّمقرطة، والانتقال الديمقراطي والانتقال إلى الديمقراطية، والموجة الثالثة وغيرها، وتشير هذه المفاهيم إلى عملية التغيير السياسي الكبرى التي شهدها عدد كبير من الدول، ومضمونها اندحار السلطوية وانتشار النظم الديمقراطية[13].

اهتمت الدراسات والأبحاث بعملية التحول السياسي من خلال تحليل مراحل تاريخية شهدت تحولات كبرى على مستوى طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة. فقد كتب أليكسي دو توكفيل (1805-1859) Alexis de Tocqueville حول الديمقراطية في أمريكا وكذا حول التغير السياسي الذي حصل في أوروبا بعد قيام الثورة الفرنسية وطبيعة التغييرات في النظام الجديد. وتميّزت كتاباته بالتحليل العميق لقضايا الديمقراطية بشكل لافت، وتوكفيل لا يعلى عليه كمحلّل للديمقراطية، فلم يزد أحد حتى الآن على وصفه لنقاط قوة وضعف الديمقراطية، و لم يزد أحد على فهم أكثر صحّة لما يمكن ولا يمكن أن تحققه الحكومات الديمقراطية[14]. وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية تجددت الدراسات حول التحول الديمقراطي سواء تلك التي عنت بدراسة التحولات بالنسبة لألمانيا واليابان أو بالنسبة للمستعمرات حديثة الاستقلال، ومحاولة فهم أسباب نشوء ديمقراطيات جديدة من جهة وبروز أنظمة تسلطية من جهة أخرى.

تصاعد الاهتمام من جديد بقضية التحول الديمقراطي بعد سقوط نظام سالازال في البرتغال وفرانكو في اسبانيا وصولا إلى سقوط جدار برلين، وهو ما يصطلح عليه بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. وبحسب الكاتب صامويل هينتغتون فقد بدأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم الحديث في 25 أفريل 1974 في لشبونة بالبرتغال[15].

1.3 في مفهوم الديمقراطية:

في كتابه الموسوم "علم السياسة" كتب أرسطو، يقول:" في الدول الديمقراطية تتمتع الشعوب (أو الديموس) بالسيادة، أمّا في الدول التي تقوم فيها الأوليغاركيات (حكم القلّة) فإنّ أولي الأمر هم القلة، والمعنى الحرفي لعبارة الديمقراطية هو أنّ الشعب يحكم.[16] ويعرّف ديفيد هيلد الديمقراطية بأنّها تعني صيغة للحكم تكون فيها السلطة للشعب بدلا من الملوك والطبقات الارستقراطية، والديمقراطية تستتبع وجود جماعة سياسية يتمتع أفرادها بنوع من المساواة السياسية[17].

فكرة المساواة وعلاقتها بالديمقراطية هي أشدّ ما لفت انتباه ألكسيس دوتوكفيل في الديمقراطية الأمريكية عندما درسها وأفرد لها مؤلّفه الشهير "الديمقراطية في أمريكا" والذي كتب في مقدمته: وسرعان ما اتضح لي أن التأثير البالغ لهذه الحقيقة (المساواة) ذاتها قد امتدّ إلى نزعة الدولة في السياسة، كما امتد إلى قوانينها، وتجاوزها إلى غيرها، و لم يكن تأثيرها في المجتمع المدني بأقل منه في الحكومة[18].وفي السياق ذاته يرى "لاري دايموند" أن حريّة التعبير وحرية تأسيس الجمعيات وشرط سيادة حكم القانون، عناصر لازمة لكي يصبح أي بلد ديمقراطيا. لكّنه من جهة أخرى يقرّ بتعدد وتداخل التعاريف الخاصة بالديمقراطية، فيرى دايموند أنّ تحديد مفهوم الديمقراطية شبيه إلى حدّ ما بتأويل التلمود (أو أي نص ديني): إذا سالت عشر حاخامات (أو علماء سياسيين) عن معناه، فمن المرجّح أن تحصل على الأقل على أحد عشر جوابا[19].

ومن بين النقد الموجّه لتعريف الديمقراطية كونها، ككلمة وكمفهوم، لا تحمل معنى واحدا ثابتا متفقا عليه، وأنّ مدلول الكلمة الوصفي غير منفصل عن تعريفها المعياري (normative definition)، أي ما ينبغي أن يكون عليه معنى الكلمة[20]. أمّا العالم جوزيف شومبيتر والذي انتقد تعريف أرسطو للديمقراطية واعتبره تعريفا مثاليا، فإنه يرى بأنّ الديمقراطية طريقة سياسية، أي، هي نوع معيّن من الترتيب المؤسساتي للوصول إلى قرارات سياسية، تشريعية وإدارية، لذا هي ليست غاية في حدّ ذاتها[21].

لكنّ النقد الموجه لتعريف شومبيتر للديمقراطية يركّز على ضرورة التفريق بين البنى في الحالة الديمقراطية والمتضمّنة وجود التعددية وآليات ممارستها وبين الديمقراطية كمفهوم يقصد به مجموعة القيم العميقة التي تهدف التعددية إلى إنتاجها وترسيخها في بنية الوعي والسلوك الفردية والجماعية[22]. كما أنّ وايتهيد يشير إلى تأثير البيئة والسياق الثقافي على تحديد ماهية الديمقراطية[23].

إجمالا، فبين ماهية الديمقراطية وتعاريفها الإجرائية نجد توافقا حول الغاية من الديمقراطية، هذا التوافق المنوط بالأهداف المرجوة منها يقرب التعاريف المتعدد للديمقراطية. وهنا يسترشد وايتهيد بتعريف العالم سارتوري (Giovanni Sartori) القائل

بأنّ الديمقراطية هي مفهوم أخلاقي (democracy is a 'deontological' concept) وماهية الديمقراطية لا يمكن فصلها عما يجب أن تكون عليه الديمقراطية[24].

وفي سياق التساؤل عما يجب أن تكون عليه الديمقراطية، والمتضمّن في الإجابة عن سؤال لماذا نختار الديمقراطية؟ يجيب روبرت دال بأن أهم النتائج المرغوب في تحقيقها من خلال تطبيق الديمقراطية تتمثل في تجنب الاستبداد وضمان الحقوق الأساسية والحريات العامة، بالإضافة إلى تحقيق التنمية البشرية والمساواة السياسية، ويضيف أيضا غايتي السّلام والرّخاء[25]. هذه المعايير التي أوردها دال استندت عليها عدّة دراسات لقياس الديمقراطية ومحاولة ضبط ماهيتها بحسب غيورغ سورنسن، لكّنه بالمقابل يخلص إلى أنّ الديمقراطية تعني حكم الشعب، ويصعب صوغ تعريف أكثر دقّة لأنّ الديمقراطية كيان دينامي اكتسب معاني مختلفة على مرّ الزمان، وتعزى جوانب كثيرة من هذه الدينامية إلى التغيرات في المجتمع وإلى تأويلات المحللين لآثار هذه التغيرات على الديمقراطية[26].

2.3 في مفهوم التحول الديمقراطي:

بيّنا آنفا أن مصطلحي التحول الديمقراطي والتغيير السياسي يحملان الدلالة ذاتها في أدبيات الديمقراطية والانتقال إلى الديمقراطية. كما أن تجارب الدول في الانتقال الديمقراطي متنوعة وتختلف من حيث منطلقاتها ومآلاتها. وقد اهتمت الدراسات بتحليل تجارب الدول واستنباط خصائص عملية الانتقال الديمقراطي ومراحله والمتغيرات المتحكمة في ذلك.

التحوّل يقصد به المجال الزمني الفاصل بين نظام سياسي سابق ونظام سياسي جديد، وبما يتضمنّه هذا المجال من صراعات وتحدّيات مع طغيان حالة عدم اليقين بخصوص المآل[27]. ويصفه لورانس وايتهيد بأنّه عملية طويلة المدى، معقّدة، ديناميكية وإلى حدّ ما مفتوحة النهايات[28]. وبالرغم من أنّ هذا التعريف يشير إلى درجة من التعقيد في عملية الانتقال الديمقراطي من خلال الفواعل المتدخلة والمراحل الممكنة ومن كون النهايات مفتوحة وغير محسومة، إلاّ أنه وبعد دراسته لعدّة تجارب عاد ليؤكّد أنّ الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي مصطلحان لهما دلالات قيمية متعلّقة بالسّياق، والتي قد تحول دون الإجماع على مفهوم لا يتغير مع مرور الوقت ويكون تعريفا محايدا[29].

أمّا صاميول هينتغتون الذي حلّل التحول الديمقراطي ضمن ما سمّاه موجات حدثت عبر التاريخ، فإنّه يعرّف التحول الديمقراطي بكونه مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محدّدة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتّجاه المضاد خلال نفس الفترة[30].

4. التنمية الاقتصادية في تركيا بين سنة 2002 و2015 ونتائج الانتخابات التشريعية:

دخلت تركيا في أزمة اقتصادية حادة في نوفمبر 2000 ثم ازدادت حدّة الأزمة بشكل خطير على الاقتصاد ابتداء من شهر فيفري 2001. وتفسر كثير من الدراسات أن هذه الأزمة هي نتاج فشل السياسات الاقتصادية المطبقة في تركيا منذ عقود كما تربط تدهور الحالة الاقتصادية بالاضطرابات السياسية المزمنة التي عاشتها تركيا في فترات الحكومات الائتلافية غير المستقرة.

ومن بين الأحداث التي توضح ملامح الأزمة الاقتصادية في تركيا وعلاقتها بالمناخ السياسي الداخلي، ما جرى بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في اجتماع مجلس الأمن القومي، ففي 19 فيفري 2001 وبعد السجال الذي وقع بين رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء بولنت أجويد أثناء اجتماع لمجلس الأمن القومي، حيث اتّهم رئيس الجمهورية رئيس الوزراء وحكومته بالفساد وإهدار المال العام، غادر بولنت أجاويد اجتماع مجلس الأمن القومي بعد عشر دقائق من بدايته. وأمام وسائل

الإعلام مباشرة بعد خروجه، صرّح بولنت أجاويد بأنه انسحب من الاجتماع بسبب اتهام رئيس الجمهورية له ولحكومته مع استعمال ألفاظ خادشة وخارجة عن الآداب العامة، وقال بأن هذه أزمة خطيرة وأن حكومته لن تستقيل. كانت التبعات المباشرة لهذه الأزمة وتهم الفساد سريعة جدا على الاقتصاد التركي حيث انهارت مؤشرات البورصة بأكثر من 2000 نقطة بعد ساعات فقط من تصريح رئيس الحكومة، كما سحب المستثمرون الأجانب ما قيمته 3 مليار دولار من الأسواق التركية[31].

تركيا عاشت أزمات اقتصادية بشكل دوري كل عشر سنوات، ومن أهم الأسباب التي تضاف إلى سوء التسيير والفساد، نجد الأزمة الأمنية المتمثلة في الحرب ضد تنظيم بيكاكا **PKK** والذي كلّف الخزينة التركية منذ سنة 1984 في حدود 80 مليار دولار. كما أنّ تبعات حرب الخليج 1991 باعتبار العراق أحد أهم زبائن الاقتصاد التركي وكذا الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا سنة1999 ومسّ المناطق ذات النشاط الصناعي، كل هذه العوامل أدخلت تركيا في إحدى أكبر أزماتها الاقتصادية.

1.4. الاقتصاد التركي الذي ورثه حزب العدالة والتنمية:

قبل استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة بعد انتخابات نوفمبر 2002، كانت وضعية الاقتصاد التركي صعبة جدا، حيث تميزت من حيث المؤشرات بما يلي[32]:

نسبة تضخم عالية جدا بلغت 30 % ما انعكس على قيمة الليرة التركية التي وصلت إلى مستويات دنيا مقارنة بالدولار الأمريكي، كما أن نسبة الفوائد على القروض البنكية بلغت 44% ولم يكن معدل نصيب الفرد سنويا من الدخل القومي إلا في حدود 3500 دولار أمريكي. (الجدول رقم 01 المؤشرات الكبرى للاقتصاد التركي)

يمكن تفسير الأسباب الاقتصادية التي كانت وراء أزمة الاقتصاد التركي التي ورثها حزب العدالة والتنمية في جملة من العوامل أهمها[33]:

- تفاقم الديون: ارتفعت الديون الخارجية لتركيا من 15,7 مليار دولار سنة 1980 لتصل إلى أكثر من 100 مليون دولار سنة 1999، كما أن هذه القروض لم تستعمل في بناء مشاريع تنموية. كما ارتفعت قيمة الديون الداخلية من 7,9 مليار دولار سنة 1999 لتصل إلى 63,6 مليار دولار بحلول عام 1999، وتأثير هذ الارتفاع في قيمة الديون يظهر جليا عندما تشير الأرقام إلى أن 95% من مداخيل الجباية توجّه لتسديد الديون الداخلية.
- دخول الاتحاد الجمركي الأوربي: دخلت تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوربي في إطار شروط الانضمام للاتحاد الأوربي، وتعني هذه العضوية غزالة الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الطرفين. ولكون الاقتصاد التركي كان ضعيفا فقد عادت عليه هذه الخطوة بنتائج سلبية أهمها خسارة أربع مليار دولار سنويا كانت تحصلها تركيا من الرسوم والضرائب الجمركية على السلع الأوربية، وارتفاع العجز التجاري نظرا للفارق الكبير بين قيمة الصادرات والواردات مع أوربا. كما أن ضعف التنافسية لدى الشركات التركية أدى إلى إفلاس وغلق كثير من المصانع أمام قوة الشركات الأوربية التي دخلت إلى تركيا، وأدى هذا إلى ارتفاع معدّلات البطالة وانخفاض الناتج المحلي.
- الإسراف الحكومي وسوء التسيير: يعد الإسراف الحكومي من أهم عوامل انهيار الاقتصاد التركي، فقد توصلت دراسة قام بها اتحاد الغرف والبورصة التركية إلى أن سوء التسيير الحكومي قد كبّد الاقتصاد التركي خسارة 195,2 مليار دولار في الفترة ما بين سنة 1990 و2000.

- عمليات النهب للبنوك الحكومية: تسبب عمليات نهب البنوك الحكومية عن طريق عمليات الاحتيال لشركات وهمية ورجال أعمال لهم امتدادات داخل الحكومة في إفلاس سبعة بنوك حكومية. حيث كانت تتم عمليات إقراض بدون ضمانات مع تهريب الأموال إلى الخارج.
- الإنفاق العسكري المفرط: كانت الميزانية الموجهة للإنفاق العسكري خارج رقابة الحكومة والبرلمان، بحكم القوانين التي فرضتها قيادة الأركان بعد انقلاب سنة 1980. لكن مع بداية أزمة 2001 الاقتصادية في تركيا، أعلن رئيس الجمهورية عن تأجيل 32 مشروعا من مشاريع المؤسسة العسكرية كانت كلفتها المبرمجة بقيمة 20 مليار دولار. وهذا مؤشر على حجم الإنفاق العسكري الذي كان يطبق خلال سنوات.
- الحظر المفروض على العراق: تسبب الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق بتقلص العوائد التجارية لتركيا بقيمة 70 مليار دولار خلال عشر سنوات.

2.4. المؤشرات الاقتصادية الكبرى ونتائج الانتخابات التشريعية لتركيا بين سنة 2002 و2015:

تشير بيانات الاقتصاد التركي منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، إلى سلسلة من النجاحات المتتالية والتي انعكست على حياة الأفراد إيجابا. فبين سنة 2002 و2014 ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد من 3.492 دولار أمريكي إلى 10.404 دولار أمريكي، فقد تضاعف إجمالي الناتج المحلي للفرد ثلاث مرات خلال 12 سنة. فالاقتصاد التركي تمكن من رفع الناتج المحلي من 231 مليار دولار سنة 2002 إلى 800 مليار دولار سنة 2014. (الجدول رقم 02)

ومن الجانب السياسي، فبعد عقود من التشظي السياسي الذي عاشته تركيا، ومختلف الأزمات التي نتجت عن فشل الحكومات الائتلافية، دخلت تركيا منذ نوفمبر 2002 في عهد الحكومات المستقرة. فحزب العدالة والتنمية التركي استطاع الفوز بجميع الانتخابات التشريعية منذ 2002، ومكنه ذلك من تشكيل الحكومة منفردا ما أنهى عهد الائتلافات الحكومية غير المستقرة. (الجدول رقم 03)

3.4. العوامل المؤثرة في خيارات الناخبين الـــأتراك في الانتخابات التشريعية:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002 وهو يواصل الفوز باستمرار خلال المحطات الانتخابية بشكل لافت، منهيا حالة التشظي السياسي الذي عاشت تركيا في عهد التعددية الحزبية. يعدد على أكارشا في دراسة له شملت الناخبين الأتراك، العوامل المؤثرة في خيارات الناخبين على النحو التالي[34]:

- **التصويت الاستراتيجي:** حيث يساهم وجود عتبة 10% في الانتخابات التركية كشرط لدخول البرلمان بالنسبة للأحزاب، في ثبات خيارات الناخبين، حيث أن عددا من الناخبين يفضلون التصويت على الحزب الحاكم في الانتخابات البرلمانية ثم يعودون للتصويت على أحزابهم المفضلة الصغيرة في الانتخابات المحلية، لأنهم يرون بأن التصويت لأحزابهم الصغيرة في الانتخابات البرلمانية تضييعا لأصواتهم، كما أن هذه الفئة من الناخبين الاستراتيجيين يفضلون استقرار الحكومات.

- **أفضلية الحكم وتكلفة الحكم:** يتقابل هذان العاملان في التأثير والتأثير العكسي على خيارات الناخبين، فمن جهة فإن بقاء حزب ما في الحكم لفترة طويلة نسبيا يوفر له امتدادات داخل الدوائر المؤثرة إعلاميا واقتصاديا فتصوت فات باستمرار لصالحه. ومن جهة

أخرى فإن طول مدة الحكم تحتم على الحزب الحاكم تقديم تنازلات لصالح أحزاب أخرى خاصة عندا يكون ذلك شرطا لتحقيق الأغلبية المطلقة في البرلمان، ما يؤثر على خيارات الناخبين الذين يرون في ذلك إخلافا بالوعود الانتخابية وتنازلا على مبادئ الحزب.

- **العوامل الاقتصادية:** يتأثر سلوك الناخبين بحالة الأداء الاقتصادي للحكومات، لكنّ تقييمهم للأداء الاقتصادي يكون بأثر رجعي قبيل الانتخابات ولكن لمدة قصيرة، لا تتجاوز في الغالب سنة واحدة قبل الانتخابات. كما أن سلوك الناخبين يتأثر بتغيرات نسب النمو أكثر من تأثره بتغيرات نسب التضخم.

4.4. الانتخابات التشريعية لسنة2015 واختبار الناخب التركي:

بالنظر إلى الإنجازات الاقتصادية والمكاسب الانتخابية خلال الانتخابات التشريعية التي كان يحققها حزب العدالة والتنمية منذ 2002، تبرز الانتخابات التشريعية لسنة 2015 كمحطة اختبار للعوامل المؤثرة في خيارات الناخبين. حيث ولأول مرة يخسر الحزب الحاكم الأغلبية البرلمانية التي كانت تسمح له بتشكيل الحكومة منفردا.

وبعد فشل التوصل إلى توافق بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة إلى تشكيل حكومة ائتلافية، تقرر إعادة إجراء الانتخابات التشريعية في نوفمبر 2015. واللافت في نتائجها أن حزب العدالة والتنمية قد تمكن من استرجاع الأغلبية البرلمانية، واستمالت قرابة خمس ملايين ناخب جديد لصالحه مقارنة بانتخابات شهر جوان. (الجدول رقم 04)

وعند مقارنة النتائج التي تحصل عليها حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات البرلمانية لسنة 2015 بين الجولة الأولى في جوان 2015 وجولة الإعادة في نوفمبر 2015 يمكن تسجيل عدة ملاحظات[35]:

- في استطلاعات الرأي التي قام بها معهد IPSOS مباشرة بعد انتخابات 1 نوفمبر تبيّن أن 12% من الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في نوفمبر، كانت من الفئة التي لم تصوت عليه أصلا في جوان 2015.

- بالمقابل أظهر استطلاع للرأي بعد انتخابات 7 جوان 2015 أن 28% ممن صوتوا للحركة القومية و22% ممن صوتوا لحزب الشعوب الديمقراطي هم من أنصار حزب العدالة والتنمية.

4. خاتمة:

عالج البحث العلاقة الممكنة بين الإنجازات على مستوى التنمية الاقتصادية وتغير خيارات الناخبين في التصويت لصالح الحزب الحاكم في تركيا. وإذ تعتبر فترة ما بعد سنة 2002 في تركيا بمثابة مرحلة التحول السياسي من حالة التشظي الحزبي وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي واحترام مخرجات الصناديق الانتخابية، فإن العلاقة بين

الإنجازات الاقتصادية للحزب الحاكم واستمرار التصويت لصالحه في الانتخابات التشريعية من خلال مقارنة نتائج خمسة انتخابات تشريعية بين 2002 و2015 يمكننا من تقديم النتائج التالية:

- حرص الناخب التركي على استقرار الحكومات أثر في استمراره التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية.

- الأزمات الاقتصادية التي عاشها المواطن التركي قبل 2002 والتي كانت وطيدة الصلة بحالة الانقسامات الحزبية والهيار الائتلافات الحكومية، جعلته يقدّر الإنجازات المتتالية اقتصاديا لحزب العدالة والتنمية ويكرر التصويت لصالحه في الانتخابات التشريعية.

- أظهرت النتائج أنه في كل مرة تكون هناك تغييرات هامة في الرصيد الانتخابي للحزب، فإن ذلك يكون بالتزامن مع تغيرات معتبرة للمؤشرات الاقتصادية إيجابا أو سلبا.

- انتخابات جوان 2015 التشريعية، أظهرت أن هناك فئة من الناخبين وبعد طول مدة حكم حزب العدالة والتنمية قررت التصويت لصالح أحزاب أخرى بهدف البحث عن التغيير وإعطاء فرصة لأحزاب جديدة، خاصة وأن بعض المؤشرات الاقتصادية قد انخفضت مع اقتراب الانتخابات بسبب تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 وما تلاها من انكماش كبير للاقتصاد عالميا.

- بمجرد أن ظهر خطر عدم استقرار الحكومة بعد انخفاض الرصيد الانتخابي لحزب العدالة والتنمية غي انتخابات 7 جوان 2015، عاد الناخب التركي في جولة الإعادة في نوفمبر 2015 ليصوت ويمنح الأغلبية لحزب العدالة والتنمية والتي تمكنه من تشكيل الحكومة دون اللجوء إلى ائتلافات غير مستقرة.

- مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم سنة 2002 دخلت تركيا مرحلة التحول الديمقراطي، وأصبح الناخب التركي حريصا على استقرار الحكومات والتي يراها شرطا لاستقرار الإنجازات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى فإن تجربة الناخب التركي مع الحكومات الائتلافية الهشة اقترنت بتدخل المؤسسة العسكرية في القرار السياسي والاقتصادي بحجة ضعف الطبقة السياسية وتبعاته السلبية على مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد.

5. الجداول:

الجدول رقم 01: المؤشرات الكبرى للاقتصاد التركي سنة 2002

المؤشر الاقتصادي	السنة: 2002
الدخل القومي الكلي	230 مليار دولار أمريكي
الدخل القومي للفرد	3500 دولار أمريكي
نسبة الادخار	% 30
معدل فائدة الاقراض للمدى القصير	% 44
قروض صندوق النقد الدولي	23,5 مليار دولار
الاحتياطي بالعملة الصعبة	26,7 مليار دولار
أرقام الدين	36 مليار دولار

المؤشرات الكبرى للاقتصاد التركي سنة 2002

المصدر: كتاب الثورة الصامتة

الجدول رقم 02: مؤشرات الاقتصاد التركي الكلية بين 2002 و2014

العام	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)	إجمالي الناتج المحلي للفرد (دولار أمريكي)	النمو (النسبة المئوية)	التضخم (النسبة المئوية)	البطالة (النسبة المئوية)	العجز في الميزانية (النسبة المئوية)	العجز في الحساب الجاري (النسبة المئوية)
2002	231	3.492	6.2	29.7	10.8	-11.2	-0.3
2004	390	5.775	9.4	9.3	10.8	-5.4	-3.7
2005	482	7.036	8.4	7.7	10.6	-1.5	-4.6
2006	526	7.597	6.9	9.7	10.2	-0.5	-6.1
2007	649	9.247	4.7	8.4	10.3	-1.6	-5.9
2008	742	10.444	0.7	10.1	11.0	-1.8	-5.7
2009	617	8.561	-4.8	6.5	14.0	-5.5	-2.2
2010	732	10.079	9.2	6.4	11.9	-3.6	-6.2
2011	774	10.444	8.8	10.4	9.8	-1.3	-9.7
2012	786	10.497	2.2	6.2	9.2	-2.2	-6.0
2013	823	10.822	4.2	7.4	9.7	-1.2	-7.9
2014	800	10.404	2.9	8.2	10.9	-1.3	-5.7

المصدر: مجلة رؤية تركية، ربيع 2016، ص 108.

الجدول رقم 03: نتائج الانتخابات التشريعية في تركيا بين 2002 و2015

تاريخ الانتخابات	نسبة المشاركة %	الحزب	نسبة الأصوات %	عدد الأصوات لكل حزب	عدد المقاعد لكل حزب	إجمالي مقاعد البرلمان
03 نوفمبر 2002	**79,08**	**العدالة والتنمية AKP**	**34,28**	**10.808.229**	**363**	**550**
		الشعب الجمهوري CHP	19,39	6.113.352	178	
		المستقلون			9	
22 جويلية 2007	**84,16**	**العدالة والتنمية AKP**	**46,58**	**16.327.291**	**314**	**550**
		الشعب الجمهوري CHP	20,88	7.317.808	112	
		الحركة القومية MHP	14,27	5.001.869	71	
		المستقلون			26	
12 جوان 2011	**87,16**	**العدالة والتنمية AKP**	**49,83**	**21.399.082**	**327**	**550**
		الشعب الجمهوري CHP	25,98	11.155.972	135	
		الحركة القومية MHP	13,01	5.585.513	53	
		المستقلون			35	
07 جوان 2015	**83,92**	**العدالة والتنمية AKP**	**40,87**	**18.867.411**	**258**	**550**
		الشعب الجمهوري CHP	24,95	11.518.139	132	
		الحركة القومية MHP	16,29	7.520.006	80	
		حزب الشعوب الديمقراطي	13,12	6.058.489	80	
01 نوفمبر 2015	**85,23**	**العدالة والتنمية AKP**	**49,50**	**23.681.926**	**317**	**550**
		الشعب الجمهوري CHP	25,32	12.111.812	134	
		الحركة القومية MHP	11,90	5.694.136	40	
		حزب الشعوب الديمقراطي	10,76	5.148.085	59	

الجدول من إعداد الباحث، المصدر https://www.yenisafak.com/ar/

الجدول رقم 04: فارق الأصوات بين الانتخابات التشريعية لشهر جوان 2015 وانتخابات شهر نوفمبر 2015

الجدول من إعداد الباحث: المصدرhttps://www.yenisafak.com/ar

6.قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم العيسوي. *التنمية في عالم متغيّر*. ط 2. الإسكندرية: دار الشروق، 2001.
2. أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، و إيمان عطية ناصف. *مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلّية*. تحرير جامعة الإسكندرية. الإسكندرية، 2003.
3. ألكسيس دي توكفيل. الديمقراطية في أمريكا. ترجمة أمين مرسي قنديل. القاهرة: عالم الكتاب، بلا تاريخ.
4. برهان غليون. بيان من أجل الديمقراطية. 6. الدار البيضاء-بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006.
5. جقمان جورج. "الديمقراطية في نهاية القرن العشرين." تأليف *حول الخيّار الديمقراطي: دراسات نقدية*، بقلم برهان غليون، جقمان

الحزب	الفارق في الأصوات	انتخابات 01 نوفمبر 2015	انتخابات 07 جوان 2015
العدالة والتنمية **AKP**	**+ 4.814.551**	23.681.926	18.867.411
الشعب الجمهوري CHP	**+ 593.673**	12.111.812	11.518.139
الحركة القومية MHP	**-1.825.870**	5.694.136	7.520.006
حزب الشعوب لديمقراطي	**-910.404**	5.148.085	5.148.085

جورج، عزمي بشارة، سعيد زيدان و موسى البديري، 180. دراسات الوحدة العربية، 1994.
6. جوزيف إبستاين. *ألكسي دو توكفيل: المرشد إلى الديمقراطية*. ترجمة سمية ممدوح الشامي. المجلد الطبعة 1. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2010.
7. جوزيف شومبتير. *تاريخ التحليل الاقتصادي*. ط 1. ترجمة حسن عبدالله بدر. المجلد المجلد 3. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006.
8. جوزيف أ شومبيتر. *الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية*. 1. ترجمة حيدر حاج اسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.
9. حازم الببلاوي. *محنة الاقتصاد والإقتصاديين*. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الشروق، 1989.

10.ديفيد هيلد. *نماذج الديمقراطية*. 1. ترجمة فاضل جتكر. بغداد-بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
11.روبيرت أ دال. *عن الديمقراطية*. 1. ترجمة أحمد أمين الجمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.
12.روبرت أ دال. *الديمقراطية ونقّادها*. الطبعة الثانية. ترجمة نمير عباس مظفر. عمّان: دار الفارس للنّشر والتوزيع، 2005.
13.سورنسن غيورغ. *الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمامول في عالم متغيّر*. ترجمة عفاف الطاينة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
14.صامويل هانتينجتون. *الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*. الطبعة 1. ترجمة عبد الوهّاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.
15.عبد الجليل طارق. *الثورة الصامتة: حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا (2002-2012)*. الثاني. إسطنبول: مستشارية النظام العام والأمن، 2013.
16.عبد الحميد براهيمي. *العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي*. ط 1. بيروت: مرز دراسات الوحدة العربية، 1997.
17.علي الدين هلال. *الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟* الطبعة الأولى. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019.
18.فرنان بروديل. *ديناميكية رأس المال*. ترجمة شفيق محسن. بيروت: دار الكتاب الجديد، 2008.
19.كينيتشي أونو. *التنمية الاقتصادية في اليابان*. ترجمة خليل درويش. القاهرة: دار الشروق، 2007.
20.لاري دايموند. *روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرّة*. 1. ترجمة عبد النور الخراقي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2014.
21.منير بالدوين. *التنمية الاقتصادية*. ترجمة جرانت اسكندر. الهند: دار غير حددة، 100.

المواقع الإلكترونية:

1. الجزيرة نت. *أزمة بين أجاويد والرئيس التركي*. 19 02, 2001. http://bit.ly/2KbXRSU (تاريخ الوصول 05 03, 2019).
2. أورخان، محمد علي .الأزمة الاقتصادية التركية :الأسبات والتوقعات. 2004/10/30. الجزيرة نت.الرابط: http://bit.ly/3h0IPeE. تاريخ الدخول: 2018/04/06.

المراجع الأجنبية:

1. AKARCA, ALI T. «Putting Turkey's June and November 2015 election outcomes in perspective.» s.d.

2. Guilhot, Nicolas, et Philippe C Schmitter. «De la transition à la consolidation: une lecture rétrospective des democratization studies.» *Revue française de science politique* 50 (2000): 615-631.
3. KARCA, ALI T. «INTER-ELECTION VOTE SWINGS FOR THE TURKUSH RULING PARTY: THE IMPACT OF ECONOMIC PERFORMANCE AND OTHER FACTORS.» s.d.
4. Whitehead, laurence. *Democratization: Theory and Experience.* Edited by Oxford University Press. Press, Oxford University, 2002.

7.الهوامش:

[1] حازم الببلاوي. *محنة الاقتصاد والإقتصاديين*. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الشروق، 1989، ص 15.

[2] فرنان بروديل. *ديناميكية رأس المال*. ترجمة شفيق محسن. بيروت: دار الكتاب الجديد، 2008، ص 57.

[3] إبراهيم العيسوي. التنمية في عالم متغيّر. ط 2. الإسكندرية: دار الشروق، 2001، ص 14.

[4] إبراهيم العيسوي. مرجع *سابق*، ص 14.

[5] جوزيف شومبتير. تاريخ التحليل الاقتصادي. ط 1. ترجمة حسن عبدالله بدر. المجلد المجلد 3. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006، ص 211.

[6] إبراهيم العيسوي. مرجع *سابق*، ص16.

[7] إبراهيم العيسوي. مرجع سابق، ص16.

[8] أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، و إيمان عطية ناصف. *مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلّية*. تحرير جامعة الإسكندرية. الإسكندرية، 2003، ص 383.

[9] أحمد محمد مندور، مرجع سابق، ص 383–386.

[10] عبد الحميد براهيمي. *العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي*. ط 1. بيروت: مرز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 180.

[11] إبراهيم العيسوي. مرجع سابق، ص21.

[12] كينئيتشي أونو. *التنمية الاقتصادية في اليابان*. ترجمة خليل درويش. القاهرة: دار الشروق، 2007، ص 21.

[13] علي الدين هلال. *الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟* الطبعة الأولى. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019، ص 85.

[14] جوزيف إبستاين. *ألكسي دو توكفيل: المرشد إلى الديمقراطية*. ترجمة سمية ممدوح الشامي. المجلد الطبعة 1. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2010، ص 179.

[15] صامويل هانتينجتون. *الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*. الطبعة 1. ترجمة عبد الوهّاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 60.

[16] روبرت أ دال. *الديمقراطية ونقّادها*. الطبعة الثانية. ترجمة نمير عباس مظفر. عمّان: دار الفارس للنّشر والتوزيع، 2005، ص 182.

[17] ديفيد هيلد. *نماذج الديمقراطية*. الطبعة 1. ترجمة فاضل جتكر. بغداد–بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص 12.

[18] ألكسيس دي توكفيل. الديمقراطية في أمريكا. ترجمة أمين مرسي قنديل. القاهرة: عالم الكتاب، بلا تاريخ، ص 12.

[19] لاري دايموند. روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرّة. الطبعة 1. ترجمة عبد النور الخراقي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2014، ص 40.

[20] جقمان جورج. "الديمقراطية في نهاية القرن العشرين." تأليف *حول الخيّار الديمقراطي: دراسات نقدية*، بقلم برهان غليون، جقمان جورج، عزمي بشارة، سعيد زيدان و موسى البديري، 180. دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 170.

[21] جوزيف أ شومبيتر. *الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية*. الطبعة 1. ترجمة حيدر حاج اسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011، ص 468.

[22] برهان غليون. بيان من أجل الديمقراطية. 6. الدار البيضاء–بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006.

[23] Whitehead, laurence. Democratization: Theory and Experience. Edited by Oxford University Press. Press, Oxford University, 2002, p 15.

[24] Whitehead, laurence. *Democratization: Theory and Experience*. Edited by Oxford University Press. Press, Oxford University, 2002, p 20.

[25] روبيرت أ دال. *عن الديمقراطية*. الطبعة 1. ترجمة أحمد أمين الجمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000، ص 46.

[26] سورنسن غيورغ. *الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمامول في عالم متغيّر*. ترجمة عفاف الطاينة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 49.

[27] Guilhot, Nicolas, et Philippe C Schmitter. «De la transition à la consolidation: une lecture rétrospective des democratization studies.» Revue française de science politique 50 (2000): 615-631, p 616.

[28] Whitehead, laurence. Democratization: Theory and Experience. Edited by Oxford University Press. Press, Oxford University, 2002, p 187.

[29] Whitehead, laurence. Democratization: Theory and Experience. Edited by Oxford University Press. Press, Oxford University, 2002, p 26.

[30] صامويل هانتينجتون. *مرجع سابق*، ص 73.

[31] الجزيرة نت. *أزمة بين أجاويد والرئيس التركي*. 19 02, 2001. http://bit.ly/2KbXRSU (تاريخ الوصول 05مارس2019).

[32] عبد الجليل طارق. *الثورة الصامتة: حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا (2002-2012)*. الثاني. إسطنبول: مستشارية النظام العام والأمن، 2013، ص 95.

[33] أورخان، محمد علي .الأزمة الاقتصادية التركية :الأسباب والتوقعات. 2004/10/30. الجزيرة نت.الرابط: http://bit.ly/3h0IPeE. تاريخ الدخول: 2018/04/06.

[34] Akarca, Ali T. "Inter-election vote swings for the Turkish ruling party: The impact of economic performance and other factors." Equilibrium. Equilibrium. Quarterly Journal of Economics and Economic Policy 6.3 (2011): 7-26. P 20-24.

[35] Akarca, Ali T. "Putting Turkey's June and November 2015 Election outcomes in perspective." Insight Turkey 17.4 (2015): 81-104.p 98.